

ارتفاع أسعار النفط يشجع دول الخليج على تجاهل التزامات تحول الطاقة

تسربت جائحة "كورونا" في قلب الاقتصاد العالمي رأساً على عقب. ولم تشهد أي صناعة انهياراً وشيكاً ثم انتعاشاً مذهلاً في غضون 20 شهراً مثل ذلك الذي شهدته قطاع النفط. ونظراً لانخفاض أسعاره منذ عام 2014، تلاشت مكاسب صناعته تدريجياً بين عشية وضحاها في أبريل/نيسان 2020 عندما انهار الطلب والأسعار نتيجة إغلاق دول بأكملها للسيطرة على انتشار الوباء.

وللمرة الأولى في التاريخ، انخفض سعر خام تكساس، المعيار الرئيسي للنفط الخام في أمريكا الشمالية، بنحو 300%， وتم تداوله بسعر سالب 37.63 دولاراً للبرميل في أبريل/نيسان 2020. بعبارة أخرى، دفع المنتجون أموالاً للمشترين لأخذ نفطهم الخام لأنه لم يكن لديهم مكان لتخزينه.

ودمر الانخفاض السريع في أسعار النفط اقتصادات الدول النفطية في الخليج العربي. وعانت هذه الدول من الضربة المزدوجة المتمثلة في عجز الميزانية والفيروس الذي لم يكن أحد قادر على تحمل تبعاته في ذلك الوقت. وكان اللجوء إلى مزيد من الاقتراض لتعويض العجز العام يشير إلى إجراءات تقشف اقتصادي حتمية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من قمع النمو الاقتصادي في دول الخليج.

وفي عام 2020، خططت السعودية لخفض إنفاقها العام بأكثر من 7% في عام 2021، في ظل كفاحها لاحتواء العجز النتفاقم. وقفزت ديون البحرين إلى 133% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، بينما كانت هذه النسبة 102% قبل عام. وخلال الأشهر الـ 20 الماضية، وصل عجز الميزانية الكويتية إلى أعلى مستوى في تاريخ البلاد. وبالمثل، تدهورت مشكلة ديون عُمان من سين إلى أسوأ.

وبحلول الربع الثالث من عام 2021، تراجع الشعور باليأس بشأن ضعف الطلب على النفط وأزمة الديون في جميع أنحاء الخليج؛ حيث بدأت الأسعار في التعافي. وبفضل التوزيع المتزايد للقاحات، تم تخفيف القيود التي فرضها الوباء.

وببدأ الطلب العالمي على النفط في الارتفاع مرة أخرى، وبدأ التصنيع ينشط ببطء، وتم استئناف السفر الجوي بالرغم من تقلصه نسبياً بعد ظهور المتحور "أوميكرون" في نوفمبر/تشرين الثاني، وعادت قيادة السيارات والاختناقات المرورية، وسجل الغاز في الولايات المتحدة أعلى الأسعار منذ عام 2014.

ولم يواكب إنتاج النفط الطلب المتزايد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، حيث وصل سعر خام برنت إلى 83.54 دولاراً للبرميل في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وهناك مخاوف الآن من أن سعر البرميل قد يرتفع أكثر إذا ظلت الفجوة بين الإنتاج والطلب.

لماذا لا تتعجل "أوبك" لضخ المزيد

ونظراً لأنخفاض مخزون النفط وارتفاع الأسعار، يجني المنتجون أموالاً بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام 2014. وتشعر منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" بالتفاؤل الآن بشأن الإيرادات الجيدة لدرجة أنها ترفض زيادة الإنتاج بالرغم من النمو الهائل في الطلب. ويضم أعضاء "أوبك" الـ 14 الجزائر وأنجولاً وغينياً الاستوائية والجابون وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو والسودان والإمارات وفنزويلا.

وتتوقع السعودية والإمارات، أكبر منتجي النفط في المنظمة، فائضاً في الميزانية مع استمرار تحسن الأسعار. كما أن العراق، الذي عانى من أزمة اقتصادية حادة بسبب انخفاض الأسعار وعدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات السياسية لأعوام، يتمتع أيضاً بفائضاً في الميزانية هذا العام. ورفضت "أوبك" صخ المزيد من النفط حتى بعد أن وجه الرئيس الأمريكي "جو بايدن" نداء شخصياً للمنظمة لزيادة إنتاجها في نوفمبر/تشرين الثاني.

ويستند قرار "أوبك" إلى مبرر اقتصادي وسياسي.

أولاً: تقول "أوبك" إن الأمر سيستغرق وقتاً وما لا حتى يواكب قطاع النفط الطفرة في الطلب. ويحتاج إنتاج النفط استثمارات ضخمة، والتي جفت خلال معظم عام 2020. ووفقاً لتحليلات عالمية، ستزيد النفقات الرأسمالية الخاصة بالاستكشاف والإنتاج بنسبة 8%， أو ما يصل إلى 392 مليار دولار، في عام 2021 بعد أن أدى الوباء إلى تراجع الاستثمارات بنسبة 25% في العام السابق.

وبعد أن عانت من صدمة الأسعار في عام 2020، ت يريد "أوبك" أن تشهد تعافياً أفضل في الطلب والأسعار لتبرير المزيد من الاستثمارات في التنقيب عن النفط وإنتاجه. وتعتقد المنظمة أن الزيادة التدريجية في الإنتاج أكثر صحة لسوق الطاقة من الارتفاع المفاجئ. وصدق توقعات خبراء الطاقة بشأن اجتماع "أوبك" في 2 ديسمبر/كانون الأول الجاري، حيث أقرت زيادة مئيلة في الإنتاج بالرغم من الطلب القوي.

ثانياً، يبدو أن تباطؤ "أوبك" في زيادة الإنتاج مدفوع برغبة السعودية في استخدام نفوذها في تسعيـرـ النفط من أجل ضمان الدعم الأمريكي (سياسيـاً وعسكرياً) للأنشطة السعودية في المنطقة. حالياً، يسعىـ ولـيـ العـهـدـ "ـمـحـمـدـ بـنـ سـلـمـانـ"ـ إـلـىـ اـسـتـعـادـةـ رـأـسـ مـالـهـ السـيـاسـيـ لـدىـ الغـربـ،ـ وـخـاصـهـ فـيـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ،ـ بـعـدـ تـدـاعـيـاتـ القـتـلـ الـوـحـشـيـ لـلـمـصـفـيـ "ـجـمـالـ خـاشـقـيـ".ـ

الهييدروكربونات والتحول الأخضر

وفي الوقت الذي يستعد فيه أعضاء "أوبك" لجني فوائد ارتفاع أسعار النفط، فإنهم يصمون آذانهم تماماً أمام النداءات المتزايدة في جميع أنحاء العالم من أجل مستقبل خالٍ من الوقود الأحفوري بسبب أزمة المناخ المتباقة. وتؤدي تركيزات الكربون المتزايدة في الغلاف الجوي إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب وتزيد من شدة وتواتر حالات الجفاف والفيضانات والأعاصير وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة.

ولم تكن دعوات التخلص من الكربون في مؤتمر المناخ الأخير، المعروف أكثر باسم "كوب 26" في جلاسكو، أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وتعهدت المزيد من الدول بالتخلص التدريجي من النفط والغاز والفحـمـ في غضـونـ العـقـدـيـنـ المـقـبـلـيـنـ وـالـتـحـرـكـ نحوـ مـصـادـرـ الطـاـقةـ المـتـجـدـدـةـ.

وفي هذا السياق، يفكر المنتجون في الشرق الأوسط في مستقبل اقتصاداتهم المعتمدة على النفط بينما يبحث العالم عن بدائل للوقود الأحفوري. ومن المفارقات أن استمرار الاعتماد على النفط يعد ضرورياً للدول المصدرة للنفط لتمويل مشاريع التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، تعهدت الإمارات والـسـعـودـيـةـ بـتـنـفـيـذـ استـراـتيـجـيـةـ صـافـيـ صـفـرـ انـبعـاثـاتـ بـحلـولـ عـامـ 2050ـ عـلـىـ التـوـالـيـ.ـ ولكنـ بـعـدـ وقتـ قـصـيرـ منـ الإـلـاعـانـ،ـ دـعاـ رـئـيـسـ شـرـكـةـ بتـرـولـ أـبـوـظـبـيـ الوـطـنـيـةـ الإـمـارـاتـيـةـ "ـسـلـطـانـ أـحـمـدـ الـجـابرـ"ـ إـلـىـ اـسـتـثـمـارـ 600ـ مـلـيـارـ دـولـارـ سنـوـيـاـ فـيـ قـطـاعـ النـفـطـ وـالـغـازـ بـحلـولـ عـامـ

2030. ومن المفارقة أيضاً أن "الجابر" هو المبعوث الإماراتي للمناخ المسؤول عن انتقال الطاقة في بلاده.

وبالمثل، ترى السعودية أن مستقبلها القريب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنفط. وترى المملكة جمع إيرادات كافية لتمويل انتشار تقنيات احتجاز الكربون حتى تتمكن من الاستمرار في استخراج النفط والربح منه. ويعتبر "بن سلمان" الريع النفطي وسيلة "للاستعداد لعصر تحول الطاقة"، وفقاً لـ "جيماً كريين" من جامعة "رييس".

وكمجزء من "رؤية 2030"، ي يريد "بن سلمان" استخدام عائدات النفط لتنويع اقتصاد البلاد في نهاية المطاف وتحويلها من دولة نفطية إلى مركز إقليمي يركز على الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك تطوير الطاقة النظيفة والمتجددة.

وبحسب قطر، رابع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال والعضو السابق في "أوبك"، هدفاً واضحاً بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 25% بحلول عام 2030. وانتقدت قطر الوعود الغامضة لبعض الدول في هذا الصدد، في إشارة إلى "غسيل السمعة البيئية" من قبل بعض منتجي الوقود الأحفوري الرئيسيين في العالم.

لكن الانتقادات لم تمنع الدوحة نفسها من الإصرار على أن الغاز الطبيعي يجب أن يكون جزءاً أساسياً من مزيج الطاقة لتحقيق أهداف صافي الكربون. ويؤدي حرق الغاز الطبيعي إلى إطلاق غازات دفيئة قوية، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

ولتقديم نفسها على أنها تبتعد عن الوقود الأحفوري، غيرت شركة النفط والغاز التي تديرها الدولة اسمها من "قطر للبترول" إلى "قطر للطاقة" في أكتوبر/تشرين الأول. لكن شركة "قطر للطاقة" هي نفس منتج الوقود الأحفوري كما كانت من قبل، وستظل كذلك. وبعد الفرق الوحيد هو أنها تخطط الآن لاستخدام المزيد من تقنيات التقاط الكربون في عملياتها.

ومع تخفيف القيود الاجتماعية التي فرضتها جائحة "كورونا" (COVID-19)، تشير أسعار البنزين المرتفعة في المحطات، والتكليف الباهظة المتوقعة للتدافئة هذا الشتاء، والارتفاع في أسعار الكهرباء، إلى أن تعطش العالم للطاقة يفوق القدرة الحالية لمصادر الطاقة المتجددة لتلبية احتياجاته. وفي الوقت الحاضر، يشعر منتجو النفط والغاز في الخليج العربي بأن منتجاتهم من الطاقة ما زالت مهمة للاقتصاد

لكن حرائق الغابات واسعة النطاق والجفاف الشديد والأعاصير الأكثـر قـوة وتكراراً والفيضـانات غير المسـبـوـقة في العـامـين الـماـضـيـن، زـادـتـ منـ الحاجـةـ المـلـحةـ لـإـلـصـاحـ منـظـومـةـ الطـاـقةـ القـائـمةـ عـلـىـ الـوقـودـ الـأـحـفـوريـ أوـ مـواـجـهـةـ الـمـزـيدـ منـ الـعـوـاقـبـ الـمـنـاخـيـةـ الـكـارـثـيـةـ فـيـ أـقـلـ مـنـ عـقدـ.

ولسوء الحـظـ، لاـ يـبـدـوـ أـيـ دـوـلـةـ فـيـ الـعـالـمـ مـسـتـعـدـةـ لـلـتـصـرـفـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ الـمـلـحـ بـالـتـخـلـيـ عـنـ الـوقـودـ الـأـحـفـوريـ فـيـ أـيـ وـقـتـ قـرـيبـ.

المصدر | سلطنت برد يكيفا / إنسايد إرابيا - ترجمة وتحرير الخليج الجديد